جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

الدورة الرابعة (بيروت – الجمهورية اللبنانية)

20 يناير/ كانون ثان 2019

—

القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
في دورتها الرابعة
بيروت – الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20

قـــرارات

البنود المدرجة على مشروع جدول أعمال القمة

البنـد الأول:

قــرار

بشأن

تقرير الأمين العام

عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك

–

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك، وتقديم الشكر له وللأمانة العامة على هذا التقرير.

البنـد الثاني:

قــرار

بشأن

تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية:
الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة
(الرياض: 21-2013/1/22)

ـــ

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 21-2013/1/22)،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والأمانة العامة للجامعة والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك لمتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 21-2013/1/22).

البند الثالث/1 :

قــرار

بشأن

دعم الاقتصاد الفلسطيني

1- الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018-2022)

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 21-2013/1/22)،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - تقرير اجتماع اللجنة مفتوحة العضوية (الأمانة العامة، دولة فلسطين، المنظمات العربية والإسلامية، الصناديق العربية) لتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2195) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6 بشأن دعم الاقتصاد الفلسطيني وآليات تمويل الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية لمدينة القدس (2018 -2022)،
  - خطة التدخل العربي والإسلامي في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية لمدينة القدس (2018-2022)،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وإذ يستذكر قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (29) بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 2018/4/15، والمتعلقة بالقضية الفلسطينية،**
- **وإذ يستذكر كذلك قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم (8338) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/18 بشأن انتهاكات بعض الدول للمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1. التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية، والصناديق العربية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018–2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.
2. الطلب من الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذ قرار قمة عمان رقم 677 د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29 بشأن زيادة موارد صندوقي الأقصى والقدس بقيمة 500 مليون دولار والذي أكدت عليه قمة القدس بمدينة الظهران بموجب القرار رقم 711 بتاريخ 2018/4/15، ودعوة الدول التي لم تف بالتزاماتها في هذا الشأن بسرعة الوفاء بها.
3. دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة، والبرلمان العربي، والبرلمانات العربية الوطنية، والمنظمات والاتحادات العربية، لاستحداث وسائل لحشد الدعم الشعبي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018–2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.
4. تبني آلية التدخل العربي والإسلامي الطوعي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018–2022) من خلال التنسيق والتواصل مع دولة فلسطين.
5. الإدانة الشديدة للخطط والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تقويض الاقتصاد الفلسطيني وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه غير القابل للتصرف في التنمية، بما في ذلك السياسة الاستيطانية التوسعية الاستعمارية، بمختلف مظاهرها على كامل أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، التي تهدف إلى تقويض تواصلها الجغرافي، ومنعها من استغلال مواردها الطبيعية، الأمر الذي يبطئ معدلات النمو الاقتصادي ويفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فيها.
6. التأكيد على أن مقاطعة منظومة الاحتلال الإسرائيلي هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى الالتزام بوقف جميع أشكال التعامل مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ودعوة المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى إصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.
7. دعوة جمهورية البرازيل الاتحادية إلى عدم اتخاذ أية مواقف تُخِل بالمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف، حفاظاً على أواصر الصداقة والعلاقات مع الدول العربية، والتأكيد على عزم الدول الأعضاء التصدي لأية قرارات تخل بالمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف، واتخاذ الإجراءات المناسبة السياسية والاقتصادية إزاء هذه الخطوات غير القانونية.

البند الثالث/2:

قــرار

بشأن

دعم الاقتصاد الفلسطيني

2- إنجازات صندوقي القدس والأقصى

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 21-2013/1/22)،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1- تقديم الشكر للبنك الإسلامي للتنمية على جهوده في إدارة صندوقي القدس والأقصى.

2- الإحاطة علماً بإنجازات صندوقي القدس والأقصى.

3- تقديم الشكر للدول العربية ومؤسسات التمويل العربية التي التزمت بتسديد مساهماتها في الدعم الإضافي الذي أقرته القمم العربية في بيروت وسرت والبحر الميت، ودعوة الدول الأخرى إلى الوفاء بالتزاماتها.

البند الرابع/1:

قــرار

بشأن

الأمن الغذائي العربي

1- مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان بشأن الأمن الغذائي العربي

ـــ

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 21-2013/1/22)،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وإذا يؤكد على التزامات جمهورية السودان القانونية الدولية بما في ذلك في مجال المياه،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1. الإحاطة علماً بالتطورات الخاصة بتنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان والتأكيد على أهمية تنفيذ كل المشروعات الواردة في المبادرة.
2. دعوة القطاع الخاص العربي للاستثمار في المشروعات التي توفرها المبادرة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وعقد ملتقيات للتعريف بالفرص والمجالات المتاحة للاستثمار الزراعي العربي في السودان بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية.
3. الترحيب بالترتيبات التي اتخذتها حكومة جمهورية السودان لتنفيذ المبادرة.
4. عقد الاجتماع الأول لأعضاء آلية تنفيذ المبادرة والمشكلة بقرار قمة عمان رقم 698 بتاريخ 2017/3/29 والتي تضم حكومة جمهورية السودان والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصناديق التمويل العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والقطاع الخاص والمنظمات والاتحادات ذات الصلة، وذلك خلال الربع الأول من عام 2019 ووضع رؤية لتسريع ومتابعة تنفيذ المبادرة.

البند الرابع/2:

قــرار

بشأن

الأمن الغذائي العربي

2- البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

الترحيب بالاستمرار في تنفيذ الخطة الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2017-2021) وتكليف الأمانة العامة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية باستكمال متطلباتها، ودعوة الصناديق العربية للمساهمة في توفير التمويل اللازم لإنجاز مشاريع الدعم الفني للدول الأعضاء في البرنامج.

البند الرابع/3:

قـرار

بشأن

الأمن الغذائي العربي

3- التكامل والتبادل التجاري في المحاصيل الزراعية والنباتية ومنتجات الثروة الحيوانية في المنطقة العربية

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم 5301 بتاريخ 2018/12/2 بشأن مشروعات التكامل والتبادل التجاري في المنتجات النباتية والحيوانية،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

دعوة صناديق ومؤسسات التمويل العربية لتأمين التمويل اللازم لدراسات مشروعات التكامل والتبادل التجاري في المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية في المنطقة العربية، المُقدّمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وذلك وفقاً لأنظمة تلك الصناديق والمؤسسات، وبيان هذه المشروعات كما يلي:

1- مشروعات التكامل والتبادل التجاري في المحاصيل الزراعية والنباتية، وتضم:
- مشروع استقرار الإنتاجية في القطاعات المطرية في المنطقة العربية.
- مشروع تقليل الفاقد والهدر في الغذاء.
- مشروع سلامة الغذاء.
- مشروع تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لتبادل المنتجات الزراعية في المنطقة العربية.
- مشروع التصنيع الريفي للمنتجات الزراعية.

2. مشروعات التكامل والتبادل التجاري في منتجات الثروة الحيوانية في المنطقة العربية، وتضم:
- مشروع صحة الحيوان والأمراض الحيوانية العابرة للحدود.
- مشروع تغذية الحيوان وإنتاج الأعلاف وتحسين المراعي.
- مشروع تجارة الماشية في العالم العربي.

البند الخامس:

قــرار

بشأن

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
واستكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على :**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (693) د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29،
  - قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (731) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15، بشأن إيجاد آلية لالتزام الدول الأعضاء بقرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يخص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2170) د.ع (101) بتاريخ 2018/2/8، ورقم (2190) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، وكذلك قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (46) للجنة التنفيذ والمتابعة (الأمانة العامة: 15-2018/12/18)،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (29) للجنة الفنية لقواعد المنشأ (الأمانة العامة: 25-2018/12/27)،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى ايضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

<u>منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:</u>

- الإحاطة علماً بالخطوات التنفيذية للتطوير التشريعي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بإعداد ملاحق مُكمّلة للبرنامج التنفيذي للمنطقة لتتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومع المناطق الحرة المماثلة، والطلب من الأمانة العامة المُضي قدماً نحو استكمال كافة متطلبات المنطقة بما يعمل على إزالة كافة المعوقات التي تحول دون انسياب التجارة بين الدول العربية.

- الترحيب بما تم التوصل إليه بشأن وضع آليتي الشفافية والتزام الدول العربية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودعوة الدول العربية للالتزام بأحكامها.

قواعد المنشأ التفصيلية العربية:

- الترحيب بدخول قائمة قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية المتفق عليها حيز التطبيق، والتي اعتمدت من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (101).
- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على الانتهاء مما تبقى من قواعد المنشأ التفصيلية غير المتفق عليها.

تحرير التجارة في الخدمات:

- الترحيب بتصديق كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية للاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، وبتوقيع جمهورية مصر العربية على الاتفاقية.
- حث الدول العربية التي تقدمت بجداول التزاماتها في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية اتخاذ اللازم نحو سرعة إنهاء إجراءات التوقيع والتصديق على الاتفاقية.
- دعوة الدول غير المنضمة إلى الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية تقديم جداول التزاماتها للانضمام إلى الاتفاقية.

التعاون الجمركي:

الترحيب بتوقيع المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية على اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية، ودعوة باقي الدول العربية لسرعة التوقيع عليها تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

<u>الاتحاد الجمركي العربي:</u>

- الاحاطة علماً بالخطوات التي أُتخذت بشأن إقامة الاتحاد الجمركي العربي، ودعوة الدول العربية إلى الإسراع في استكمال المتطلبات اللازمة لإقامة الاتحاد، وخاصة عملية التوافق على فئات التعرفة الجمركية العربية الموحدة، كأحد المتطلبات الاساسية لإقامة الاتحاد، تنفيذاً لقرارات القمم العربية بهذا الخصوص.
- الطلب من الأمانة العامة سرعة الانتهاء من الدراسات الخاصة بمتطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي، وعرض نتائجها على الدول الأعضاء.

البند السادس :

قــرار

بشأن

الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2192) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

الموافقة على مشروع الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالصيغة المرفقة.

البند السابع:

قــرار

بشأن

الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 بصيغتها المرفقة، ودعوة الدول العربية للاسترشاد بها.

البند الثامن:

قــرار

بشأن

السوق العربية المشتركة للكهرباء

–

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1- مباركة الجهود التي يقوم بها المجلس الوزاري العربي للكهرباء لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء، والترحيب بتوقيع الدول العربية الأعضاء على مذكرة التفاهم ودعوتها إلى السعي لتنفيذ ما جاء بها.

2- تكليف المجلس الوزاري العربي للكهرباء باستكمال وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء(*).

(*) ترى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أن عملية دراسة ومناقشة اتفاقية السوق سابق لأوانه في الوقت الحالي، وتقترح تأجيلها إلى حين الانتهاء من مناقشة الاتفاقية العامة والموافقة عليها من طرف الدول الأعضاء قبل الشروع في دراسة الوثائق الخاصة المنبثقة عنها.

البند التاسع :

قــرار

بشأن

مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي
في الدول العربية

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - قرار المجلس الوزاري العربي للسياحة رقم (260) بتاريخ 2018/12/10،
  - قرار الاجتماع المشترك لوزراء السياحة والثقافة في الدول العربية رقم (1) بتاريخ 2018/12/11،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1- الموافقة على مبادرة "التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية"، بالصيغة المرفقة.

2- تكليف مجلس وزراء السياحة العرب بالتنسيق مع وزراء الثقافة العرب لوضع خطة تنفيذية للمبادرة، والبحث عن مصادر لتوفير التمويل اللازم لها، مع عدم تحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية.

البند العاشر:

قـرار

بشأن

إدارة النفايات الصلبة في العالم العربي

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رقم (550) بتاريخ 2018/10/25،
  - الورقة المفاهيمية حول إدارة النفايات الصلبة في العالم العربي،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

تكليف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بوضع استراتيجية إطارية لإدارة النفايات الصلبة في الدول العربية.

البند الحادي عشر:

قــرار

بشأن

التمويل من أجل التنمية

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1. تثمين الدور الذي تقوم به الصناديق العربية في تمويل مشروعات التنمية العربية.
2. توجيه الشكر للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل دراسات الجدوى لمشروعات التكامل الاقتصادي العربي ولإبداء استعداده والصناديق الأخرى لتمويل هذه المشروعات.
3. دعوة الدول العربية لإزالة المعوقات التي تواجه مشروعات التكامل الاقتصادي العربي .
4. دعوة الدول العربية لتقديم مشروعات التكامل العربي في قائمة سلم أولوياتها وتقديمها لمؤسسات التمويل العربية لتوفير التمويل لها.
5. الترحيب بإعلان الجمهورية الإسلامية الموريتانية لمنطقة أنواذيب منطقة اقتصادية حرة، ودعوة الدول العربية إلى النظر في إمكانية المساهمة في الاستثمار في هذه المنطقة، ودعوة الصناديق والهيئات العربية المالية لمنح الأولوية لمشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبار هذا النمط من التمويل رافعة للتنمية في بلداننا العربية.

البند الثاني عشر:

قــرار

بشأن

برنامج المساعدة من أجل التجارة

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**

- مذكرة الأمانة العامة حول مبادرة "المساعدة من أجل التجارة" التي أطلقتها المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، وجهودها في إطلاق المرحلة الثانية،
- تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
- قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة رقم (29) بتاريخ 2013/1/22،
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2190) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، وكذلك قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
- نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،

- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**

- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1. الإحاطة علماً بنتائج المرحلة الأولى من برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AFTIAS) والذي نفذ 28 مشروعاً لصالح تسعة عشر دولة عربية.
2. دعوة المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة لتصميم وإطلاق المرحلة الثانية من المبادرة بالتعاون والتشاور مع جامعة الدول العربية والدول العربية.
3. دعوة الجهات المانحة من المنطقة العربية وخارجها لدعم جهود المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة لإطلاق المرحلة الثانية من البرنامج، خدمةً للتجارة الخارجية في البلدان العربية باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية.
4. تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن مدى التقدم في تنفيذ البرنامج.

البند الثالث عشر:

قــرار

بشأن

الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين/ النازحين السوريين وأثرها على الدول المستضيفة

-

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم ج ع/3420/1 بتاريخ 2018/12/16،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1- التأكيد على كافة قرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية الخاصة بالأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين/ النازحين السوريين وأثرها على الدول العربية المستضيفة.

2- دعوة المجتمع الدولي لدعم الدول العربية المستضيفة للاجئين/ النازحين السوريين، وإقامة المشاريع التنموية لديها للمساهمة في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة المؤقتة.

3- تكليف الأمانة العامة بمتابعة الطلبات المقدمة للجهات الدولية المانحة والمنظمات المتخصصة والصناديق العربية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع التي تقدمت بها المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، وتلك التي ستتقدم بها الدول العربية الأخرى المستضيفة للاجئين/ النازحين السوريين من خلال الأمانة العامة، والتنسيق والتواصل مع نقاط الاتصال في الدول العربية المستضيفة والأمانة العامة لهذه الغاية.

4- تكليف الأمانة العامة بالدعوة لعقد اجتماع يضم الجهات الدولية المانحة والمنظمات الدولية المتخصصة والصناديق العربية بمشاركة الدول العربية المستضيفة للاجئين/ النازحين السوريين للاتفاق على آلية واضحة ومحددة لتمويل المشاريع.

5- تكليف الأمانة العامة بالسعي الجاد والعمل على استقطاب الاستثمارات العربية والدولية في الدول المستضيفة للاجئين/ النازحين السوريين وفق احتياجاتها، على أن تقوم هذه الدول بتزويد الأمانة العامة بالخرائط الاستثمارية لتحقيق هذه الغاية خلال مدة شهرين من تاريخه.

البند الرابع عشر:

قــرار

بشأن

التحديات التي تواجهها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وتبعاتها على الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم ج ع/3420/1 بتاريخ 2018/12/16،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وإذ يؤكد على كافة قرارات القمم العربية العادية الصادرة في هذا الشأن، وتقديره للدول العربية التي قدمت دعماً لوكالة الأونروا، وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1- التأكيد على حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وذريتهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وخاصة قرار الجمعية العامة رقم (194/ 1948)، والتأكيد كذلك على التفويض الممنوح لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وفق قرار إنشائها الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 لعام 1949، وعدم المساس بولايتها أو مسؤوليتها وعدم تغيير أو نقل مسؤولياتها إلى جهة أخرى، والعمل على أن تبقى وكالة الأونروا ومرجعيتها القانونية الأمم المتحدة، وكذلك التأكيد على ضرورة استمرار الوكالة بتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها، بما فيها القدس المحتلة، إلى أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وشاملاً وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) لعام 1948، ومبادرة السلام العربية لعام 2002.

2- رفض أي محاولات أو قرارات لإنهاء أو تقليص دور وولاية وكالة الأونروا من أي دولة كانت، ودعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض الوكالة وتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو كاف مستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، باعتبار ذلك حق يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948، بما يعزز الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.

3- التأكيد على أهمية استمرار توفير الدعم التنموي والمعنوي والمالي اللازم لبرامج ونشاطات وكالة الغوث الدولية الاعتيادية والطارئة، ودعوة الأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب إلى مواصلة تفعيل قنوات الاتصال المختلفة مع الدول والجهات المانحة كافة، لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة وتمكينها من القيام بمهامها كاملة وفقاً لتكليفها الأممي وعدم تحميل الدول العربية المستضيفة أعباء إضافية تقع أساساً ضمن مسؤولية الأونروا.

4- دعوة الأونروا إلى إيجاد الوسائل الكافية لتوسيع قاعدة الدول المانحة وزيادة الأموال الملزمة بها وفق احتياجات الوكالة مع عدم تقليص أي من الخدمات التي تقدمها الوكالة وفقاً لقرار إنشائها رقم 302 لعام 1949، والاستمرار في إعداد موازنتها حسب أولويات ومتطلبات اللاجئين، والتنسيق مع الدول العربية المضيفة في إعداد وتنفيذ برامجها بما يتوافق مع سياسات تلك الدول، والعمل على إشراك القطاع الخاص في الدول المانحة في تمويل برامج ومشاريع إضافية لتحسين أحوال اللاجئين على ألا يكون ذلك بديلاً لالتزامات الدول المانحة تجاه الأونروا، وكذلك بحث سبل سد العجز في موازنتها.

5- حث الدول العربية على استكمال تسديد مساهمتها في الموازنة السنوية للأونروا، وحث جميع الجهات التي تساهم في الدعم المالي للأونروا، إلى منح الأولوية لسداد أنصبة الدول في موازنة الوكالة، خاصة وأنها تمثل الإطار الوحيد المتبقي المُعَّبِر عن تحمل المجتمع الدولي مسئوليته تجاه قضية اللاجئين الفلسطينين، ولأن استمرار الوكالة بالقيام بواجباتها وفق تكليفها الأممي هو تأكيد على حقهم في العودة والتعويض وفق قرارات الشرعية الدولية وخصوصاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1948/194).

البند الخامس عشر:

قــرار

بشأن

وضع رؤية عربية مشتركة في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1. تثمين مبادرة حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لإنشاء صندوق للإستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأس مال وقدره مائتي مليون دولار أمريكي بمشاركة القطاع الخاص، ومساهمة دولة الكويت بمبلغ 50 مليون دولار، وكذلك مساهمة دولة قطر بمبلغ 50 مليون دولار من رأس مال هذا الصندوق بما يعادل نصف حجمه، على أن يوكل إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مسؤولية إدارة هذه المبادرة التنموية.
2. دعوة الدول العربية إلى دعم هذه المبادرة للإسهام في تعزيز الاقتصاد العربي المشترك وخلق فرص عمل واعدة للشباب العربي، وحث البنوك ومؤسسات التمويل العربية المشتركة المساهمة في دعم هذه المبادرة بالطرق التي توفر لها الاستمرارية لتحقيق أهدافها المنشودة.
3. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المجالس الوزارية المختصة والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والخبرات المتوفرة لدى الدول العربية، بدراسة وضع رؤية عربية مشتركة في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني.

البند السادس عشر:

قــرار

بشأن

دعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - مذكرتي المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية رقم 1223 بتاريخ 2018/12/23 ورقم 18 بتاريخ 2019/1/16،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات رئيس وفد الجمهورية اليمنية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1. دعوة الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والصناديق العربية والمنظمات العربية المتخصصة والجهات العربية والدولية المانحة، لتقديم دعم فني ومادي للجمهورية اليمنية في إطار برنامج تكاملي يسهم في إعادة الإعمار والتعافي ويضمن عودة التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
2. دعوة الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والصناديق العربية والمنظمات العربية المتخصصة والجهات العربية والدولية المانحة، لتقديم الدعم للجمهورية اليمنية في مجالات مساعدة اللاجئين والنازحين، وفي مجالات التدريب والتعليم الشامل، والتغطية الصحية الشاملة، بالإضافة إلى برامج التوظيف والتمكين، وبرامج دعم المرأة وإعادة تأهيل الشباب والأطفال الذين تم تجنيدهم في الحرب، وتشغيل الأسر المنتجة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية وإيصالها لمستحقيها.

البند السابع عشر:

قــرار

بشأن

دعم جمهورية الصومال في مساعيها
نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائها من ديونها الخارجية

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية الصومال الفيدرالية رقم 2904 بتاريخ 2018/12/19،
  - قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (718) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2184) د.ع (101) بتاريخ 2018/2/8، بشأن "دعم جهود الصومال في مساعيه نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائه من ديونه الخارجية"، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات رئيس وفد جمهورية الصومال الفيدرالية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1. التأكيد على أهمية تنفيذ قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 626 بتاريخ 2015/3/29 ورقم 684 بتاريخ 2017/3/29 ورقم 718 بتاريخ 2018/4/15 بشأن "تقديم دعم مالي عاجل بقيمة 10 مليون دولار أمريكي شهرياً لمدة سنة من خلال حساب دعم الصومال المفتوح حالياً في الأمانة العامة، لدعم موازنة الحكومة الصومالية كي تتمكن من إقامة وإدارة مؤسساتها الفعالة وتنفيذ برامجها في الأمن والاستقرار، ومحاربة الفساد والعنف، وتقديم الخدمات الهامة والضرورية".
2. دعوة الدول الأعضاء إلى إعفاء الديون المترتبة على جمهورية الصومال الفيدرالية لديها، دعماً لاقتصادها وتمكيناً لها من الاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وتوجيه الشكر إلى كلٍ من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية على إعفاء جمهورية الصومال الفيدرالية من الديون المترتبة عليها.
3. الطلب من صناديق التمويل العربية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي) تطبيع علاقاتهم المالية مع حكومة الصومال الفيدرالية، وتشجيع الجانبين على عقد مزيد من الاجتماعات المباشرة لمناقشة موضوع إلغاء الديون الخارجية، وايجاد أكثر الحلول مرونة لتمكين الحكومة الصومالية من الاستفادة من حزم الدعم المالية الضرورية؛ وتقديم الدعم الفني لحكومة الصومال الفيدرالية في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل العربية والدولية.
4. الترحيب بنتائج الاجتماع الفني الأول الذي عقد في مقر الأمانة العامة بتاريخ 2018/12/18 بين وفد حكومة

جمهورية الصومال الفيدرالية والأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة، لمناقشة دعم تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائه من ديونه الخارجية، والترحيب بإنشاء آلية مشتركة بين حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية وجامعة الدول العربية وتضم في أعمالها المنظمات العربية ذات العلاقة، وتجتمع دورياً في مقر الأمانة العامة أو في العاصمة الصومالية مقديشيو، مرة على الأقل كل عام، لمتابعة المسائل ذات الأولوية المشتركة حسب قرارات القمم العربية العادية والتنموية، ويمكن لهذه الآلية دعوة منظمات وبرامج الأمم المتحدة للمشاركة في اجتماعاتها عند الضرورة.

5. الطلب من الأمانة العامة إدراج موضوعي دعم خطط التنمية الصومالية وإعفاء الديون الخارجية الصومالية ضمن الخطاب العربي الموحد الموجه إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتضمين التقارير الاقتصادية العربية الموحدة القادمة معلومات محدثة عن الواقع الاقتصادي الصومالي، وزيادة الزيارات الميدانية الفنية العربية إلى مختلف أنحاء جمهورية الصومال.
6. مساعدة الحكومة الصومالية على استكمال اجراءات انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودعوة الدول الاعضاء إلى تقديم الدعم الفني للحكومة الصومالية في مجال بناء القدرات للمعنيين بالعمل التجاري تحفيزاً لها للانتقال مع الدول العربية لمرحلة الاتحاد الجمركي العربي.
7. مساعدة الحكومة الصومالية على استكمال اجراءات انضمامها لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والاستفادة من حزم الدعم المقدمة للدول الأقل نمواً الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والحصول على معاملة تفضيلية تمهيداً للانضمام إلى المنطقة.
8. مساعدة الحكومة الصومالية على انضمامها لمشروعات الربط الكهربائي العربي، وتكليف المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتقديم المساعدة الفنية اللازمة لإعداد تقرير شامل حول قطاع الكهرباء بالصومال وتأهيل الموارد البشرية في هذا المجال.
9. دعوة المنظمات والصناديق العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والأمانة العامة إلى مواصلة تقديم أشكال الدعم المختلفة للحكومة الصومالية لمواجهة كارثة الجفاف، وتكثيف أشكال التعاون بين حكومة الصومال والمنظمات ذات العلاقة لدعم القطاعات الانتاجية الصومالية (الزراعة – الماشية – الأسماك)، وإعداد إدارة متكاملة للمياه في الصومال.
10. الترحيب باستضافة دولة الكويت لمؤتمر دعم التعليم في الصومال عام 2019 والاستفادة من المؤتمر لمناقشة سبل الاستفادة من خبرات وقدرات الطلبة الصوماليين ممن يتلقون تعليمهم في الجامعات العربية للنهوض بالتعليم في الصومال.
11. الترحيب بإنشاء لجنة مشتركة معنية بالصومال من مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب، ودعوة اللجنة إلى سرعة ايفاد بعثة فنية إلى الصومال لوضع خطة عمل بالتعاون مع الوزارات المعنية في الحكومة لدعم الجوانب الاجتماعية والصحية في خطة التنمية الصومالية، والعمل على تخصيص مزيد من الموارد لبناء القدرات الصومالية في هذين المجالين، وتحقيق مزيد من الاستفادة للأطباء الصوماليين لخدمة المجتمع الصومالي.

البند الثامن عشر:

قــرار

بشأن

الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (738) د.ع (33) بتاريخ 2013/12/15، ورقم (836) د.ع (37) بتاريخ 2017/11/14، ورقم (854) د.ع (38) بتاريخ 2018/12/5،
  - مشروع الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وإدراكاً للتحديات التي تواجه مسيرة التنمية الاجتماعية العربية،**
- **وإذ يؤكد العزم على مواصلة الجهود الرامية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية،**
- **وإذ يدعو منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى تعزيز كافة الجهود الرامية للقضاء على الفقر بمختلف أبعاده،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1- اعتماد الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030 كإطار يُعزّز من الجهود العربية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية.

2- تكليف الأمانة العامة بصفتها الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، متابعة تنفيذ هذا الإطار، وبالتنسيق في هذا الشأن مع منظمات العمل العربي المشترك ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وكافة الشركاء المعنيين.

3- دعوة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المعتمدة لدى الدول الأعضاء، إلى تقديم كافة أوجه الدعم لتنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، بما ينعكس إيجاباً على الإنسان العربي.

البند التاسع عشر:

قــرار

بشأن

منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية
في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - قراري مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (833) د.ع (36) بتاريخ 2016/12/15، ورقم (854) د.ع (38) بتاريخ 2018/12/5،
  - وثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1- اعتماد وثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030" كأجندة التنمية للأسرة في المنطقة العربية.

2- دعوة الدول الأعضاء بالتنسيق مع الأمانة العامة للعمل على تنفيذ منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية، وبما يعزز الجهود العربية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

البند العشرون:

قــرار

بشأن

المحفظة الوردية (Pink Tank): مبادرة إقليمية لصحة المرأة

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (701) د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29 بشأن اعتماد إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية "أجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030"،
  - قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة بالرياض رقم (33) بتاريخ 2013/1/22،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - قرارات مجلس وزراء الصحة العرب بشأن الأمراض غير السارية، وخاصةً القرار رقم (9) د.ع (35) بتاريخ 2011/3/10، ورقم (9) د.ع (37) بتاريخ 2012/3/15، ورقم (4) د.ع (39) بتاريخ 2013/3/14، ورقم (12) د.ع (41) بتاريخ 2014/3/13، ورقم (2) د.ع (47) بتاريخ 2017/3/1 بشأن اعتماد وثيقة إعلان القاهرة حول صحة المرأة العربية لعام 2017،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1- الموافقة على تبني مبادرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعنوان "المحفظة الوردية"، كمبادرة إقليمية لصحة المرأة في المنطقة العربية.

2- تكليف الأمانة العامة التنسيق مع الدول الأعضاء بشأن تفعيل مبادرة "المحفظة الوردية" على المستوى الوطني، بالتعاون مع المجالس الوزارية المتخصصة والجهات الإقليمية والدولية المعنية.

البند الحادي والعشرون:

قــرار

بشأن

الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء/ النزوح في الدول العربية

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (854) د.ع (38) بتاريخ 2018/12/5،
  - التوصيات الصادرة عن لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال، المنبثقة عن لجنة الطفولة العربية، في دورتيها (13): شرم الشيخ: يناير/ كانون ثان 2016، و(14): الرباط: سبتمبر/ أيلول 2018 بشأن "ضمان حماية وتعزيز حقوق الأطفال اللاجئين في الدول العربية"،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1- اعتماد "الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء/ النزوح في الدول العربية"، كوثيقة استرشادية لضمان حماية الأطفال في وضع اللجوء في الدول العربية وإنفاذ حقوقهم.

2- تكليف الأمانة العامة متابعة تنفيذ الاستراتيجية بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية.

البند الثاني والعشرون:

قــرار

بشأن

عمل الأطفال في المنطقة العربية

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (854) د.ع (38) بتاريخ 2018/12/5،
  - التوصيات الصادرة عن لجنة الطفولة العربية في دورتيها (21): شرم الشيخ: يناير/ كانون ثان 2016، و(22): الرباط: سبتمبر/ أيلول 2018، بشأن "عمل الأطفال في المنطقة العربية"،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

اعتماد التوصيات الصادرة عن دراسة "عمل الأطفال في المنطقة العربية" بالصيغة المرفقة، كوثيقة استرشادية لدعم جهود الدول الأعضاء للقضاء على هذه الظاهرة.

البند الثالث والعشرون:

قــرار

بشأن

الارتقاء بالتعليم الفني والمهني في الوطن العربي

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - قرارات وتوصيات المؤتمر الاول للوزراء والقيادات المسئولة عن التعليم الفني والمهني في الوطن العربي المنعقد بنواكشوط 25-2017/3/26، وإعلان نواكشوط الصادر عن هذا المؤتمر،
  - توصيات المؤتمر (16) لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي المنعقد بمقر الأمانة العامة بتاريخ 26-2017/12/27،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وإذ يستذكر قرارات القمم العربية السابقة، وخاصة قرار القمة العربية في دورتها (20) (مارس/آذار 2008) بشأن تطوير التعليم في الوطن العربي، وقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى رقم (12) (يناير/كانون ثان 2009) بشأن "تطوير التعليم في الوطن العربي"، والذي نص في فقرته (أولاً) على "قيام الدول العربية بتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة 2009-2019"،**
- **وإذ يؤكد على أهمية الارتقاء بالتعليم الفني والمهني كأحد السبل الناجعة لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1- التأكيد على أهمية الارتقاء بالتعليم الفني والمهني في الوطن العربي.

2- تكليف الأمانة العامة بعقد اجتماع للخبراء المعنيين بالتعليم الفني والمهني في الدول العربية، بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومشاركة الجهات المعنية بهذا الشأن، وذلك لوضع إطار خطة تطوير شاملة للتعليم الفني والمهني تتوافق مع احتياجات سوق العمل، ووضع آليات تنفيذها ومتابعتها وعرضها على الدول العربية.

البند الرابع والعشرون:

قــرار

بشأن

برنامج إدماج النساء والفتيات في مسيرة التنمية بالمجتمعات المحلية

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرتي منظمة المرأة العربية رقم 406 بتاريخ 2018/9/20، ورقم 2326 بتاريخ 2018/8/30،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1- الموافقة على برنامج إدماج النساء والفتيات في مسيرة التنمية بالمجتمعات المحلية.

2- تكليف منظمة المرأة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة، تنفيذ هذا البرنامج.

3- دعوة الدول الأعضاء، كل وفق ما يراه مناسباً، إلى تقديم الدعم اللازم لتنفيذ البرنامج.

البند الخامس والعشرون:

قــرار

بشأن

الدورة الرابعة عشر للألعاب الرياضية العربية عام 2021

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - قرار مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب رقم (883) د.ع (41) بتاريخ 2018/5/14،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1- الترحيب باستضافة الجمهورية اللبنانية للدورة الرابعة عشر للألعاب الرياضية العربية عام 2021.

2- دعوة الدول الأعضاء، كل وفق ما يراه مناسباً، إلى تقديم الدعم الطوعي للجمهورية اللبنانية في تنظيم هذه الدورة الرياضية في أفضل الظروف وأيسرها.

البند السادس والعشرون:

قــرار

بشأن

تقرير الأمانة العامة

حول جهود منظومة جامعة الدول العربية

في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد إطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (658) د.ع (27) بتاريخ 2016/7/25،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يقــرر

تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير حول جهود منظومة جامعة الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وإرساله إلى الدول العربية قبل عرضه على منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى، المقرر عقده في نيويورك خلال عام 2019.

البند السابع والعشرون:

قــرار

بشأن

المنتديات

(القطاع الخاص العربي – الشباب العربي – المجتمع المدني)

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.غ.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - نتائج أعمال المنتديات التحضيرية للقمة: (القطاع الخاص العربي – الشباب العربي – منظمات المجتمع المدني)،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- **وإذ يؤكد على قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (592) د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26 بشأن منظمات المجتمع المدني،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرّر

1- الترحيب بنتائج المنتديات التالية:

- منتدى الشباب العربي: رؤية الشباب العربي 2030 (القاهرة: 12-2018/12/13).
- منتدى المجتمع المدني: تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العربية في دعم الاستثمار في رأس المال البشري في المنطقة (القاهرة: 12-2018/12/13).
- منتدى القطاع الخاص العربي: (بيروت: 2019/1/16).

2- إحالة التوصيات الصادرة عن هذه المنتديات إلى المجالس الوزارية المختصة للنظر فيها.

البند الثامن والعشرون:

قــرار

بشأن

تقديم الشكر والتقدير للجمهورية اللبنانية
لاستضافتها الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- **تقديراً للجمهورية اللبنانية لاستضافتها الكريمة لأعمال الدورة العادية الرابعة لمؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، ولجهودها المُقدّرة في الإعداد والتحضير وتنظيم أعمال هذه الدورة،**

يُقــرّر

1- تقديم خالص الشكر والتقدير إلى الجمهورية اللبنانية وفخامة الرئيس العماد ميشال عون على استضافة أعمال الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية والإدارة الحكيمة لأعمالها، وتأكيد الثقة في الجمهورية اللبنانية لقيادة العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية خلال فترة رئاستها للدورة الرابعة للقمة.

2- الإعراب عن بالغ الامتنان والعرفان إلى الشعب اللبناني الشقيق على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة والتنظيم المُحكم لمؤتمر القمة واجتماعاته التحضيرية، وكذلك لتوفير أفضل الظروف وتسخير كافة الإمكانات لإنجاح أعمال الدورة الرابعة للقمة.

البند التاسع والعشرون:

قـرار

بشأن

موعد ومكان عقد الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

—

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- استناداً إلى القرار رقم (365) بتاريخ 2007/3/29 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (19) التي عُقدت في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، والذي نصّ في فقرته الأولى على: "عقد قمة عربية تُخصّص فقط للشئون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة والمتفق عليها"،
- واستناداً كذلك إلى القرار رقم (437) بتاريخ 2008/3/30 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (20) التي عُقدت في مدينة دمشق بالجمهورية العربية السورية، الذي أكد مُجدّداً في ديباجته على أهمية انعقاد القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي،
- وفي ضوء القرار رقم (658) بتاريخ 2016/7/25 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (27) التي عُقدت في مدينة نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، بشأن "دورية انعقاد القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية"، والذي نصّ على "الموافقة على عقد قمة عربية تنموية: اقتصادية واجتماعية مرة كل أربعة أعوام، على أن تنعقد هذه القمة قبل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة على مستوى قادة الدول والمخصص للوقوف على التقدم المحرز بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"،
- وفي ضوء الدعوة المُقدمة من الجمهورية الإسلامية الموريتانية لاستضافة الدورة الخامسة القادمة لمؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،

يُقـرّر

1. الترحيب بدعوة الجمهورية الإسلامية الموريتانية لاستضافة الدورة الخامسة القادمة لمؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، المُقرّر انعقادها خلال عام 2023.
2. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدولة المضيفة للقمة، للإعداد والتحضير لأعمال هذه القمة.